

ارسال القرار الحالي الى مجلس الامن لاتخاذ الاجراء المناسب والطلب الى مجلس الامن ابقاء الجمعية العامة على اطلاع بما يجري .

وتم تبني هذا القرار بأكثرية ٨٦ صوتا وعارضته ٧ دول من امريكا اللاتينية بالإضافة الى اسرائيل .

وكان بين الدول التي امتنعت عن التصويت كل من الولايات المتحدة، والدول السكندنافية بحجة الرغبة في عدم احراج مهمة يارينغ ، والصين واليابان بسبب اعتبارهما القرار ضعيفا . وتغيبت عن جلسة التصويت للدول العربية التالية : الجزائر، جمهورية اليمن الديمقراطية ، العراق ، ليبيا وسوريا وذلك لاسباب شبيهة بالتي جعلت الصين واليابان تمتنع عن التصويت . في مقابلة مع صحيفة النهار البيروتية (١٠ كانون الاول ١٩٧٢) اعتبر وزير خارجية مصر نتيجة التصويت نصرا معنويا كبيرا للجانب العربي وتعبيرا عن ضيق الرأي العام العالمي بتصرف اسرائيل . كما بين ان العنصر الجديد في القرار هو كونه يدعو الدول الى الامتناع عن تقديم المساعدات الى اسرائيل ويحيل نفسه الى مجلس الامن من اجل اتخاذ كل الخطوات اللازمة بالاشتراك مع الامين العام والوسيط الدولي لتطبيق قرار المجلس رقم ٢٤٢ . وفي مجال اخر علق الزيات في تصريح له في نيويورك على تبني الجمعية العامة للقرار بقوله ان الجمعية قد اكدت بتبنيها القرار عزمها الجماعي على العمل لصالح العدل والسلام في المنطقة العربية . كما ذكر ان مصر تقدر موقف الدول التي امتنعت عن التصويت او تغيبت كليا عنه لان في ذلك تعبرا عن نفاذ صبرها من استمرار الوضع الحالي في الشرق الاوسط .

صديق جلال العظم

تفيد اسرائيل بقرارات هيئة الامم السابقة بما فيها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وقرار الجمعية العامة الذي دعا اسرائيل الى الرد ايجابيا على مبادرة السلام التي قدمها الوسيط الدولي يارينغ في مذكرته المعروفة (٨ شباط ١٩٧١) . يضاف الى ذلك الاعراب عن دعم الجمعية العامة الكامل لجهود الامين العام لهيئة الامم وممثله الشخصي يارينغ . (ه) دعوة الدول الاعضاء في المنظمة الدولية الى الامتناع عن تزويد اسرائيل بمساعدات تهدف الى تمكينها من المحافظة على احتلالها للاراضي العربية . وكانت هذه الدعوة اهم ما تم تعديله من قبل فرنسا وغيرها من الدول الاوروبية الغربية في مشروع القرار . كان المشروع الاصلي، كما اقرته كتلة دول عدم الانحياز ، يدعو كل الدول الى الامتناع عن تزويد اسرائيل بالمساعدة الاقتصادية والمالية التي تتبع لها استغلال الثروات الطبيعية في الاراضي المحتلة . والى عدم تزويدها بآية معونة تجعلها قادرة على مواصلة احتلالها للاراضي العربية (المعونات العسكرية) . وقد تم تخفيف هذا البند على النحو الوارد اعلاه وللاسباب المذكورة سابقا . (و) الاعتراف بأن احترام حقوق الفلسطينيين (وليس الشعب الفلسطيني) عنصر لا يمكن الاستغناء عنه في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط . (ز) دعوة مجلس الامن بالتشاور مع الامين العام وممثله الشخصي الى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في شكل تام وسريع مع الاخذ في الاعتبار كل القرارات والوفائق التابعة للامم المتحدة التي لها علاقة بهذا الامر . (ح) الطلب الى الامين العام ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن والجمعية العامة في شأن التقدم الذي احرزه هو وممثلته الشخصي في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والقرار الحالي . (ط)